الأنباء
الاحد 15 يناير 2017

وفقا لأحدث الإحصائيات: 30٪ نسبة المواطنين و70٪ وافدون.. و"القوى العاملة" أغلقت منافذ تسرب العمالة وأحالت 1091 ملفا إلى "التحقيقات" خلال 2016

المشاركون في ندوة "التركيبة السكانية.. رؤية وإجراءات": ضرورة تقنين استقدام العمالة الوافدة ومحاربة "تجارة الإقامات" وتكويت القطاع الخاص

بشرى شعبان ـ كريم طارق

منذ أكثر من اربع سنوات دقت الحكومة الكويتية ناقوس تعديل التركيبة السكانية، ووضعت القطار على سكة المعالجة الصحيحة، بتشكيل اللجنة العليا لمعالجة الخلل السكاني، حيث أظهرت إحصائية الإدارة العامة للإحصاء لعام 2016 ان نسبة 30٪ من السكان مواطنون و70٪ وافدون، وأطلقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح رؤية أعلنت من خلالها ضرورة تعديل التركيبة وإعادة التوازن السكاني، واعتماد نظام «الكوتا» وحث الجهات المختلفة على تنفيذ توصيات اللجان العليا لمعالجة التركيبة السكانية عبر إجراءات تنظم تدفق العمالة الى الكويت وفق احتياجات سوق العمل وإغلاق منافذ تسرب العمالة دون حاجة فعلية لها، لاسيما ان «الإحصاء» سجلت فرقا بين الإحصاء السجلي والإحصاء المدني للعمالة في العديد من القطاعات وخاصة القطاع الزراعي والعقود الحكومية والمقاولات.

وقامت الهيئة العامة للقوى العاملة بإصدار العديد من القرارات المنظمة لاستقدام العمالة مع المحافظة على توفير الكوادر اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية والإستراتيجية في البلاد، فكان قرارها بحصر التحويلات للعمالة المستقدمة على قطاعات الزراعة والصيد والعقود الحكومية والمنشآت الصناعية والتعاونيات، داخل تلك القطاعات فقط، وبعد مرور 3 سنوات أو انتهاء العقد الحكومي الى جانب الربط الآلي بين جميع الجهات الحكومية واعتماد نظام صرف العمالة للمشاريع والعقود على مراحل.

ولإلقاء المزيد من الضوء على رؤية الحكومة لتعديل التركيبة السكانية وإصلاح الخلل في سوق العمل، نظمت «الأنباء» ندوة «التركيبة السكانية.. رؤية وإجراءات» التي استضافت خلالها عددا من المعنيين بالقضية وهم: عضو مجلس الأمة النائب خالد الشطي، ومدير عام القوى العاملة بالوكالة عبدالله المطوطح، والامين العام للمجلس الأعلى للتخطيط د. خالد مهدي، والوكيل المساعد لقطاع الإسناد الإداري والمعلومات في الإدارة المركزية للتخطيط عثمان العثمان، حيث اجمع ضيوف الندوة على أهمية تعاون جميع الجهات الحكومية كل في مجاله لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية مع عدم الإخلال بتدفق العمالة المقدرة لتنفيذ المشروعات الإستراتيجية والتنموية والتي تدخل البلاد لفترة محددة وتغادر بعد الانتهاء، مطالبين بإنشاء وتشغيل المدن العمالية المتكاملة الخدمات واعتماد نظام المساكن داخل نطاق مواقع المشاريع، وفيما يلي التفاصيل:

د.خالد مهدي

عبدالله المطوطح

عثمان العثمان

مهدي: من المتوقع خلال السنوات المقبلة أن تصل أعداد العمالة في مشروعات خطة التنمية إلى 160 ألفاً

إنشاء المدن العمالية والتسكين داخل المواقع يعالج الكثير من المظاهر السلبية في الكويت

القطاع الحكومي يعاني تكدساً وتضخماً في توظيف العمالة الكويتية ويجب أن يكون أكثر رشاقة

30 مشروعاً إستراتيجياً ضمن الخطة التنموية للبلاد بحاجة إلى أعداد كبيرة من العمالة الوافدة

المطوطح: هناك توجه للتوسع أكثر في حصر التحويل داخل العديد من القطاعات مثل «المقاولات» وغيرها

متابعة أوضاع العمالة المسجلة على الملفات الموقوفة مع وزارة الداخلية بالرمز 72

وقف تحويل العاملين على العقود الحكومية وأنشطة الزراعة والصيد إلى القطاع الأهلي لمنع تسرب العمالة

استحداث «اختبار المهارة» للعمالة المستقدمة قبل دخولها الكويت للتأكد من مدى كفاءتها في العمل

الرفاهية والإقبال الكثيف على المطاعم والمنتجات الغذائية يجعلنا في حاجة إلى المزيد من الوافدين

معالجة الخلل السكاني لا بد أن تشمل جملة من الضوابط الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت

ضرورة وضع برامج وخطط وآليات ومحددات واضحة للمشروعات الصغيرة حتى لا تشكل مصدراً لخلل في التركيبة السكانية

هناك تزايد في أعداد العمالة المنزلية مع التوسع المعماري وتسلم المساكن في المناطق الجديدة

استهل مدير عام القوى العاملة بالوكالة عبدالله المطوطح الندوة، بالتأكيد على ان التركيبة السكانية ومعالجة الخلل بها هاجس كل مواطن، نظرا لتأثير الأعداد المتزايدة من العمالة على جميع النواحي سواء الاجتماعية أو الأمنية أو الخدماتية وغيرها، موضحا ان «القوى العاملة» من ضمن اختصاصاتها الاشراف على العاملين في القطاع النفطي والأهلي، حيث اتخذت العديد من الإجراءات أهمها تقنين إصدار تصاريح العمل، وحصرها في شرائح وتصرف وفق ضوابط تقدير الاحتياج، وقصر التحويل على بعض القطاعات وفق القرار رقم 848، والذي هدف الى وجود استقرار بعدما وجدنا تسرب العمالة وزيادتها في بعض القطاعات سواء في المشاريع الحكومية أو قطاع الزراعة والصيد، لاسيما أن هذه من القطاعات المستثناة، لذلك كانت جميع التصاريح تأتي من هذين القطاعين خلال فترة إيقاف صدور التصاريح عام 2008 وبعد إجراء دراسات وتنسيق واجتماعات من أجل فتح باب التصاريح، رأينا اتخاذ خطوات عديدة لإقفال منابع الخلل في العقود الحكومية، وإيقاف التحويل الى القطاع الأهلي وحصر التحويل في عقد حكومي فقط، وأيضا طبقت إجراءات منع التحويل وحصرها داخل قطاعي الزراعة والصيد وبالتالي اصبح من يستقدم بتصريح عمل على مزرعة ملزما بالتحويل على نفس النشاط، حيث كان العامل الذي يستقدم على مزرعة أو عقد حكومي ويحمل مؤهلا دراسيا يحول مباشرة دون شرط المدة، وبعدها قامت الهيئة بإجراء تعديل على بعض مواد القانون ومنها تغليظ العقوبات على زيادة عدد العمال والتي كانت قبل التعديل الحبس مدة لا تتجاوز 3 سنوات وغرامة لا تقل عن 1000 دينار ولا تزيد على 5000 دينار وبعد التعديل أصبحت غرامة لا تقل عن 2000 دينار عن كل عامل ولا تزيد على 10000 دينار أو احدى هاتين العقوبتين.

خالد الشطي وعبدالله المطوطح ود.خالد مهدي وعثمان العثمان والزميل حامد السيد خلال الندوة

برامج حديثة

وأضاف المطوطح: ومن ضمن الإجراءات التي تم اتخاذها ان «القوى العاملة» نفذت توصيات اللجنة العليا للتركيبة السكانية الخاصة بالهيئة ومنها تغليظ العقوبات وتدريب المهندسين على برنامج «البرافيرا» وهو برنامج مختص بالمشاريع الإنشائية بعد إدخال المعلومات عن المساحة وحجم الأعمال الذي يحسب احتياج المشروع للعمالة وتصرف على دفعات، مبينا انه قبل تطبيق البرنامج كان صاحب المشروع الحكومي يأخذ عمالته دفعة واحدة وبالنظام الجديد يأخذ العمالة على دفعات بناء على مراحل العمل في المشروع وبعد انتهاء مرحلة العمل وتسفير العمالة تصرف الدفعة الثانية وهكذا، ومن ضمن القطاعات المستحدثة التي أضيفت للهيئة قطاع التخطيط والمهارة المهنية ومن اختصاصه وضع استراتيجية لإخضاع العمالة لاختبار قبل دخول الكويت «اختبار المهارة»، للتأكد من مدى تأهيلها للعمل، وكان للهيئة دور كبير في تشجيع الشباب الكويتي على الانخراط بالعمل في القطاع الخاص عبر تحديد إدارة خاصة لخدمات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تستقبل ملفات أصحاب المشاريع وفيها ما يزيد على 2200 ملف، تم منح أصحابها امتيازات بالنسبة لتصاريح العمالة.

استقدام العمالة

وذكر انه بموجب القانون فان «القوى العاملة» هي المسؤولة عن استقدام العمالة في القطاعين الأهلي والنفطي والإشراف عليها، وبالنسبة للمشاريع الصغيرة تم منح أصحابها 5 ملفات لكل ملف حوالي 100 عامل ولا يتعدى الـ 500 عامل، مع تنفيذ شرط ان الذي يدخل الكويت على مشروع صغير لا يحول خارج المشروع الصغير وبعد مرور 3 سنوات والهدف من ذلك عدم تسرب العامل الى السوق خارج المشاريع الصغيرة، وبالنسبة للمزارع أيضا من يدخل البلاد على مزرعة يحول الى مزرعة بعد مرور 3 سنوات، وهذه الإجراءات ستعمل على احداث توازن في سوق العمل، ومن المعروف ان تصاريح العمل منذ عام 2008 وحتى 2015 كانت موقوفة، وكانت هناك بعض القطاعات المستثناة، وأيضا التحويل من القطاع الصناعي والتعاونيات محصور داخلها فقط لتنظيم سوق العمل وهناك توجه للتوسع أكثر في حصر التحويل داخل العديد من القطاعات مثل قطاع المقاولات، وتصنيف القطاع وفق صدور الترخيص من «التجارة» أو «الصناعة» وبعد الربط الآلي مع الهيئة يتم وضع تقدير الاحتياج ويطبق عليها حظر التحويل.

وتابع: لا يمكن إغفال دور إدارة التفتيش وتعيين مفتشين لديهم صفة الضبطية القضائية ولهم الحق في دخول كل الأماكن، وفي السابق كان لا يصل أي مفتش الى المزارع، وللأسف

الواقع السكاني لدولة الكويت

إن أساس عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو مدى توافر البيانات والمعلومات عن جميع مناحي الحياة في المجتمع، ويقاس نجاح عملية التخطيط بمدى توافر بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة عن خصائص السكان في المجتمع، وهذه البيانات تتوافر عن طريق تنفيذ التعدادات والتي تعتبر الركيزة الأساسية للتنبؤ المستقبلي بأعداد السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية في السنوات البينية للتعداد السابق والتعداد القادم. وكذلك لرسم الخريطة السكانية للمجتمع التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية للسكان وظروفهم المعيشية.

ولقد انتهجت الادارة المركزية للإحصاء من ضمن مهامها حساب التقديرات السكانية في بداية ومنتصف العام سنويا، وذلك بهدف التخطيط للتنمية المستدامة للكويت.

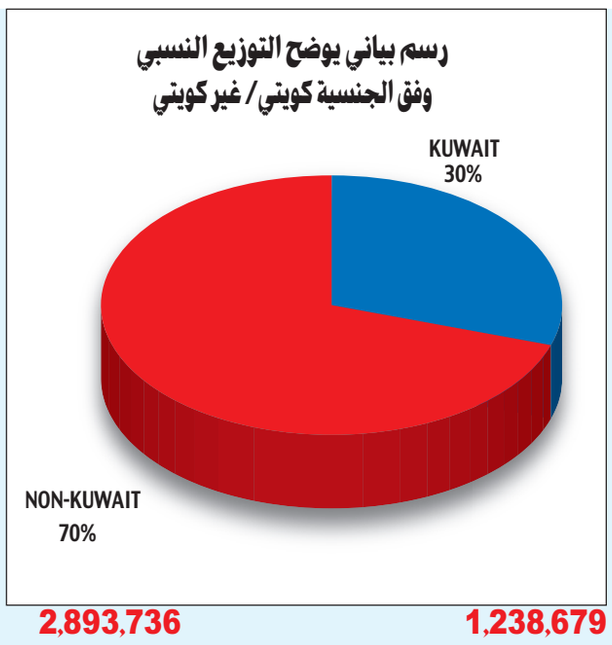

1,238,679
تقدير السكان الكويتيين في بداية عام 2016

2,893,736
تقدير السكان غير الكويتيين في بداية عام 2016

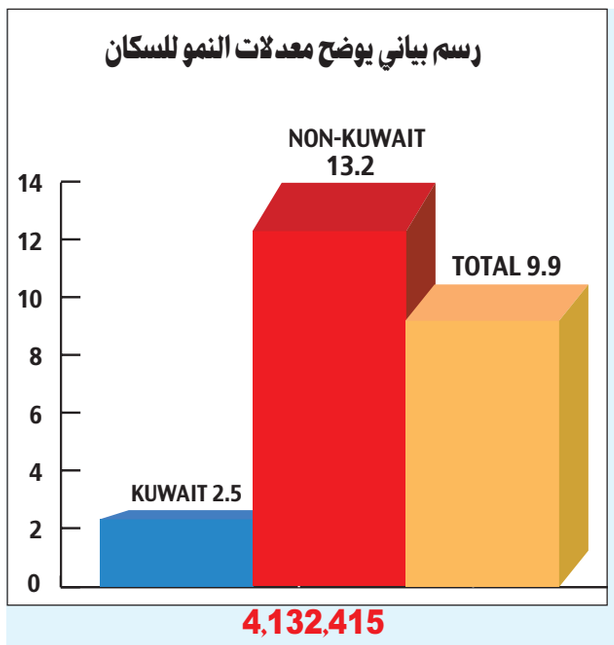

4,132,415
إجمالي تقدير السكان لدولة الكويت في بداية عام 2016